



amana

٤

التاريخ : 2009/6/10 - 10/6/2009 - AMAN - ASSEMBLY DECISION
المرجع : 227/سأح/2009.

السادة/ هيئة الأوراق المالية المحترمين .

تحية طيبة وبعد ،،،

بغية العلم والإطلاع نرفق لكم طي كتابنا هذا صورة عن محضر اجتماع الهيئة العامة للشركة العادية (الثالث عشر) لعام 2008 وكذلك صورة عن محضر الاجتماع غير العادي لعام 2008 والمنعقد بتاريخ 2009/5/31 .

شاكرين لكم صادق تعاونكم.

وتفضلوا بقبول الاحترام ،،،

الأستاذ تمام
البورصة

مدير شؤون المساهمين
مدحت الخطبوني

شركة أمانة
للإستثمارات الزراعية والصناعية
A.A.I.I "P.L.C."

رقم الترخيص: ١١٢٨
رقم الملف: ١١٢٨
الجهة المختصة: ١١٢٨/١١٢٨
تاريخ: ١١/١٢/٢٠٠٩



محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي لعام 2008 المنعقد بعد ظهر يوم الأحد الموافق 2009/5/31

عملاً بأحكام قانون الشركات ، عقدت الهيئة العامة لشركة أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية المساهمة العامة اجتماعها غير العادي في تمام الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الأحد الموافق 2009/5/31 بحضور مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد/ وائل عماشة وذلك في قاعة الاجتماعات التابعة لمدرسة سنلر كما هو منوه عنه في الدعوة للاجتماع .

وقد ترأس الاجتماع السيد/غازي المشربش/ رئيس مجلس إدارة الشركة ، حيث رحب بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات وجميع الحضور ثم أعطى الكلمة للسيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات ، الذي أعلن أن عدد المساهمين الذين يحضرون الاجتماع هو (25) من أصل (1944) مساهماً يحملون بالأصالة (773910) سهماً وبالكال (2983173) بينهما أي منها مجموعة (3757083) سهماً وهو ما يعادل نسبة (53,6%) من رأس مال الشركة المكتتب به والبالغ 7,000,000 ديناراً/سهماً .

كما أن الشركة وجهت الدعوة لهذا الاجتماع وقامت بالإعلان عنه في الصحف المحلية ووسائل الإعلام المسموعة حسب الأصول ، كما أن ستة أعضاء مجلس الإدارة من أصل سبعة أعضاء يحضرون الاجتماع ، بالإضافة الى مدققي حسابات الشركة السادة المهندسون العرب وعليه فإن الاجتماع قانوني ، وكل ما يصدر عنه من قرارات ستكون قانونية وملزمة لجميع مساهمي الشركة سواء منهم من حضر ومن لم يحضر ، ثم طلب من رئيس الاجتماع تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات ومباشرة بحث المواضيع المدرجة على جدول الأعمال .

وقد قام السيد الرئيس بتعيين الأنسة/ ودد حبوب كاتبة للجلسة ، والسيد/ فراس عازر ونهاد محمد مراقبين لفرز الأصوات ثم باشرت الهيئة العامة ببحث المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وذلك كما يلي :-

البند الأول : تخفيض رأس مال الشركة من (7,000,000) سبعة ملايين ديناراً/سهماً الى (3,660,000) ثلاثة ملايين وستمائة وستون ألف ديناراً/سهماً من خلال إطفاء خصم الإصدار والبالغ (-/960,000) تسعمائة وستون ألف ديناراً وإطفاء مبلغ (-/2,380,000) مليونين وثلاثمائة وثمانون ألف ديناراً من الخسائر المترتبة كما في 2008/12/31 ومن ثم إعادة



زيادته الى (8,000,000) ثمانية ملايين دينار/سهم أي زيادته بمبلغ (4,340,000) (اربعة ملايين وثلاثمائة واربعون دينار/سهم يتم تخصيصها كما يلي:-

- (أ) طرح 2,340,000 دينار/سهم (بدلاً من 2 مليون دينار/سهم) عن طريق الإصدار العام (وليس عن طريق تخصيصها لمساهمي الشركة فقط) .
- (ب) رسملة (2 مليون دينار/سهم) ذمة المدير العام السيد/عبد الرحمن توفيق السعيد على الشركة وذلك من خلال رسملة رصيد حسابه الدائن كما سيكون عليه الحال حتى 2009/5/30 (وليس كما كان بتاريخ 2008/8/17) .
- (ج) يكون سعر اصدار السهم لزيادة رأس المال 800 فلساً (ثمانماية فلساً) أي يكون اصدار مقداره 200 فلساً (مائتا فلساً) للسهم .
- (د) في حال عدم تغطية الأسهم المصدرة عن طريق الإكتتاب العام تخصص الأسهم غير المكتتب بها لاستكمال رسملة ما تبقى من ذمة المدير العام السيد/عبد الرحمن المغربي .

بداية نوه السيد الرئيس انه في حال اضافة خسائر عام 2008 الى خسارة السنوات السابقة والتي وافقت الهيئة العامة على إطفائها في اجتماعها المنعقد في 2008/8/17، فإن ذلك تأخير طرح الأسهم للتداول نتيجة لمتطلبات إعادة طلب موافقة وزير الاقتصاد الجديد .

وقد أوضح السيد مندوب عطفة مراقب الشركات بأن القرار منوط بحدوث مثل هذا التأخير يستغرق شهراً من تاريخ الإعلان ومثل هذا التأخير سيكون له تأثير سلبي على استثمار المساهم، وفي حال موافقة الهيئة العامة على الإطفاء حتى 2008/8/17، فإن ذلك سيظهر نتائج أعمال عام 2009، كما أوضح الرئيس كذلك بأن الهدف من الإكتتاب من خاص الى عام هو في الواقع إتاحة الفرصة لدخول شريك جديد في الشركة .

المساهم عمر حيمور طالب بأن يكون ثمن السهم في الإكتتاب بدلاً من 800 فلساً وذلك بسبب تحويل الإكتتاب من خاص الى عام، حيث أن ذمة المدير العام الدائنة على الشركة .

وكانت هناك مداخلة من السيد مندوب عطفة مراقب الشركات بأن حال إذا ما تم التحقق فعلياً من أن المدير العام كان يمول الشركة نقدياً، فإن الأمر سيتغير .



ورد مدقق الحسابات على هذا التساؤل بالقول إن وزارة الصناعة والتجارة متشددة جدا في هذا الخصوص ، وعندما طلبت الوزارة منا ايضاح ذلك ، أصدرنا على أن تزودنا شركة أمانا للاستثمارات الزراعية بكامل قسائم وفيش الإيداعات التي تمت في البنوك ، ودرست الوزارة الفيش بالتفصيل من قبل وزارة الصناعة والتجارة ، وبناءً على ذلك صدر قرار الوزارة بالموافقة على إعادة الهيكلة وفقا لإجتماع الهيئة العامة غير العادي السابق المنعقد في 17/8/2008 وكانت هناك مداخلة من السيد المدير العام الذي أفاد بما يلي :-

أود أن أعزز ما تفضل به ممثل مدققي الحسابات ومطالبتهم لنا بإثبات أن هذه الحسابات تمت بشكل صحيح ، ومن خلال فيش ايداع ، حيث ثبت أن المبلغ المودع كان في حدود 10 ملايين ديناراً تقريبا معزرا بفيش الإيداع الصادرة عن البنك وسلمت لمدققي الحسابات . وهذا يعني أن مجلس الإدارة قد أخذ من الهيئة العامة صلاحية بالإقتراض دون استئذان من رئيس مجلس الإدارة/المدير العام في حينه لم يتقاضى أية فوائد على المبلغ الذي أقرضته للشركة .

وكانت هناك مداخلة من قبل أحد المساهمين (السيد/ خميس عبده) حيث طالب بمراجعة خارجية لتدقيق أصل ونشأ الذمة الدائنة .

وأوضح مندوب مراقب الشركات أنه وفقا لأحكام قانون الشركات فإن نسبة 15% من رأس مال الشركة أن يتقدموا بطلب اعتراض على الحسابات المالية للشركة وزير الصناعة والتجارة - دائرة مراقبة الشركات يطلبون فيه تشكيل لجنة

المساهم فراس عازر :

هل من الممكن تفويض لجنة من أعضاء مجلس الإدارة للقيام بمراجعة الحسابات

الرئيس: بعد أن تم انتخاب مجلس إدارة جديد بتاريخ 17/8/2008 تم تفويض لجنة للقيام بأعمال التدقيق الداخلي مكونه من ثلاثة أعضاء وفقا لأحكام القانون . والى هذا الصدد عملها منذ ذلك التاريخ فقط وليس لها صلاحية تدقيق السنوات السابقة إلا في حالة طلب الهيئة العامة صاحبة الصلاحية .

ممثل مدققي الحسابات : لقد قمنا بالنيابة عنكم بالتثبت من صحة الحسابات الدائنة ورفعنا تقريراً بذلك الى الوزارة فمدقق الحسابات هو بمثابة ممثلكم في الوزارة وأنتم كهيئة عامة لكم الحرية باتخاذ أي قرار بهذا الصدد . وإذا ما كنتم تفضلون فليكن القرار مما قمنا به فهذا حقكم .



المساهم خميس عبده : يجب ان تشكل لجنة لتدقيق المبالغ المدفوعة من قبل المدير العام
الرئيس : هل تريدون للجنة أن تكون داخلية ام خارجية .

المساهم خميس عبده : اقترح ان يقوم مجلس الإدارة بأخذ قراراً بهذا الصدد .

أوضح مندوب مراقب الشركات : مجلس الإدارة معين من قبل الهيئة العامة وبإمكان الهيئة العامة
العامّة اتخاذ قرار بتفويض مجلس الإدارة بتشكيل لجنة للتأكد من قيمة الذمة الدائنة
نتائج أعمال اللجنة للهيئة العامة على ان يستثنى عضو مجلس الإدارة السيد/ عبد
المغربي صاحب الذمة الدائنة وعضو مجلس الإدارة السيدة/ سلمى كمال من عضوية اللجنة
لإحاطتهما بالموضوع .

السيد طلال سدر : يكون رئيس لجنة التدقيق الداخلي كنا ندقق بكل فلس ، بصورتها المالية
تتضمن فترة ابتدأت قبل تاريخ انتخاب لجنة التدقيق الداخلي . واقترح بتفويض اللجنة أعضاء
من غير ذوي العلاقة بأن يفوضوا ذوي الاختصاص سواء من داخل أو خارج مجلس الإدارة
للقيام بمهمة التدقيق . أنا أصبحت عضو في مجلس إدارة هذه الشركة منذ 2008/8/7
ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن كنا ندقق بكل فلس أما قبل هذا التاريخ فلم ندقق ،
المديونية تراكمت عبر 14 سنة والآن أرى اصرار من الهيئة العامة أن تكون
داخل المجلس أو خارجه من ذوي الاختصاص ، أنا ضد هذا التوجه لأنني لست
من الهيئة العامة أو هيئة خارجية ولا بد للهيئة العامة من اتخاذ قرار

مندوب مراقب الشركات : يرجى العلم بأن قرار تشكيل اللجنة ليس له أي أثر فعلي
حيث أنه ليس مدرجا ضمن جدول الأعمال المتعلق بإجتماع الهيئة العامة

المساهم خميس عبده : هل من الممكن السير بموضوعي تدقيق المبالغ المدفوعة متوازيين
في أن واحد بحيث لا يترتب على ذلك أي تأخير .

مندوب مراقب عام الشركات : فترة الإعلان وفترة الاعتراض هي فترة واحدة واعتقد أن هذه
المدة كافية للجنة التدقيق .

ودار نقاش مستفيض تناول فيها الحاضرون مقترحات
رسالة الذمة الدائنة للسيد المدير العام والقيام بدفع هذه الذمة للسيد المدير
العام تحديد مدة قصوى تنتهي خلالها اللجنة أعمالها



ومن خلال مداخلة لعضو مجلس الإدارة الدكتور جميل شعبان اقترح أن لا تزيد مدة عمل الجمعية العامة عن ثلاثة أشهر وأن تطرح كافة الأسهم المتعلقة بزيادة رأس الشركة للاكتتاب العام. وبهذا تكون الهيئة العامة قد قررت بالإجماع تعديل قرار الهيئة العامة المتخذ في اجتماع الجمعية العامة غير العادي المنعقد بتاريخ 2008/8/17 والذي كان ينص على ما يلي :-

أولاً : إعادة هيكلة رأسمال الشركة عن طريق تخفيض رأسمال الشركة من 7.000.000 (سبعة ملايين دينار/سهم) ليصبح 4.000.000 (أربعة ملايين دينار/سهم) من خلال خصم الإصدار البالغ 960.000 دينار وإطفاء مبلغ 2.040.000 دينار من الخسائر المتراكمة في 2007/12/31 ومن ثم إعادة زيادته إلى 8.000.000 (ثمانية ملايين دينار/سهم) بزيادته بمبلغ 4.000.000 (أربع ملايين دينار/سهم) يتم تخصيصها كما يلي :

أ- طرح (2 مليون دينار/سهم) عن طريق الاكتتاب الخاص تخصص للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بعد تخفيض رأس المال ونسبة 50% من عدد الأسهم المسجلة وذلك كما بتاريخ موافقة هيئة الأوراق المالية على تسجيل أسهم الزيادة.

ب- رسملة (2 مليون دينار/سهم) ذمة رئيس مجلس الإدارة السيد جميل شعبان المقيم في المغرب على الشركة وذلك من خلال رسملة رصيده في الشركة بـ (1.759.434/710) دينار كما هو بتاريخ 2008/8/17.

ج- يكون سعر إصدار السهم لزيادة رأس المال 800 فلس (ثمانية فلس) بزيادة مقدار 200 فلس (مائتا فلساً) للسهم .

د- في حال عدم تغطية الأسهم المصدرة عن طريق الاكتتاب الخاص على رأس الشركة تخصص الأسهم غير المكتتب بها لاستكمال رسملة ما تغطيها من رأس الشركة.

هـ تفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات .

ليصبح قرار الهيئة العامة الذي تمت الموافقة عليه بالجمعية العامة.

أ) تخفيض رأس مال الشركة من سبعة ملايين دينار إلى 3,660,000 دينار/سهم من خلال اطفاء خصم الإصدار البالغ 960,000 دينار وإطفاء مبلغ 2,380,000 دينار من الخسائر المتراكمة بتاريخ 2007/12/31.



(ب) زيادة رأس المال من 3,660,000 دينار/سهم الى 8,000,000 دينار/سهم (ثمانية ملايين دينار/سهم) وذلك من خلال طرح 4,340,000 دينار/سهم (أربعة ملايين وثلاثمائة وأربعون ألف دينار/سهم) للإكتتاب العام .

(ج) أن يكون سعر السهم في الإكتتاب العام 800 فلساً (ثمانماية فلساً) للسهم الواحد (واحد) بخصم اصدار مقداره 200 فلساً (مائتا فلساً للسهم الواحد) .

(د) الغاء القرار المتعلق برسمة ذمة المدير العام واعتبارها ذمة دائنة على الشركة بسداد الرصيد بعد التدقيق نقداً مع تفويض خمسة من أعضاء مجلس الادارة بخصم ذوي العلاقة بالمديونية بتشكيل لجنة لتدقيق الذمة الدائنة للمدير العام وخصم ذوي الاختصاص سواء كان ذلك من داخل المجلس او خارجه .

البند ثانياً: تفويض مجلس الإدارة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية لدى مختلف الدوائر المختصة لتنفيذ هذه القرارات .

وافقت الهيئة العامة بالاجماع على تفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية لدى مختلف الدوائر المختصة لتنفيذ هذه القرارات .

وقد قدم السيد الرئيس شكره لمندوب عطوفة مراقب الشركات السيد / [اسم] مدققي الحسابات السيد منذر حمودة وكافة الحاضرين وأعلن إغلاق الجلسة الساعة الثالثة والنصف مساءً .

كاتب الجلسة

وداد حنوب

مندوب مراقب عام الشركات

وائل علال

مندوب الجلسة

عبدالله المشربش



**محضر اجتماع الهيئة العامة العادي (الثالث عشر) لعام 2008
المنعقد صباح يوم الأحد الموافق 2009/5/31**

عملاً بأحكام قانون الشركات عقدت الهيئة العامة للشركة اجتماعها العادي (الثالث عشر) في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد الموافق 2009/5/31 ، في مدرسة الشطر، بحضور السيد/ وائل عماشه ممثلاً لعطوفة مراقب عام الشركات والسيد/ منذر حمودة ممثلاً للمدققي الحسابات القانونيين.

وقد ترأس الاجتماع الدكتور/ غازي فريد المشريش (رئيس مجلس الإدارة) حيث رحب بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات وبجميع الحضور ثم أعطى الكلمة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات الذي أعلن أن عدد المساهمين الذين يحضرون الاجتماع هو (25) من أصل (1944) مساهماً يحملون بالأصالة (773910) سهماً وبالوكالة (2983173) سهماً أي ما مجموعه (3757083) سهماً وهو ما يعادل نسبة (53,6 %) من رأس مال الشركة المكتسب منه والبالغ 7,000,000 ديناراً كما أن الشركة وجهت الدعوة لهذا الاجتماع وقامت بالإعلان عنه في الصحف المحلية ووسائل الإعلام المسموعة حسب الأصول ، كما أن ستة أعضاء من مجلس الإدارة من أصل سبعة أعضاء يحضرون الاجتماع ، بالإضافة إلى ممثلي مدققي حسابات الشركة السادة المهنيون العرب ، وبذلك فإن الاجتماع قانوني وكل ما يصدر عنه من قرارات يستكون قانونية وملزمة لجميع مساهمي الشركة من حضر منهم ومن لم يحضر ، وملزمة لمجلس الإدارة بتنفيذ كافة القرارات المتخذة ، ثم طلب من رئيس الاجتماع تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات ومباشرة بحث المواضيع المدرجة على جدول الأعمال .

وقد قام السيد الرئيس بتعيين الأنسة/ ودداد حنوب كاتبة للجلسة والسيد/ فiras عازار ونهاد محمد مراقبين لفرز الأصوات ثم باشرت الهيئة العامة ببحث المواضيع المدرجة على جدول الأعمال كما يلي :-

البند الأول : تلاوة محضر الهيئة العامة السابق .

تمت قراءة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق (الثاني عشر) حسب الأصول

✓

[Handwritten signature]

[Handwritten signature]



البند الثاني : مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام 2008 والخطط المستقبلية لعام 2009 .

اقترح السيد الرئيس بصفته مساهماً دمج هذا البند مع البند الرابع المتعلق بمناقشة الحسابات الختامية للشركة ومناقشتها بعد سماع تقرير مدقق الحسابات المدرج في جدول الأعمال وقد وافقت الهيئة العامة على هذا الإقتراح وبناء عليه دعا الخبير المحاسب السادة المهنيون العرب لتلاوة تقريرهم .

المبدأ الثالث : تلاوة تقرير مدقق الحسابات للعام 2008 .

تلا الأستاذ منذر حموده من المهنيون العرب تقريرهم الخاص بتدقيق حسابات الشركة لسنة 2008 ولدى الإنتهاء من التلاوة سأل السيد الرئيس الحضور اذا ما كان لديهم أية استفسارات ولدى استفسار المساهم عمر حيمور عن سبب خسارة الشركة المتلاحقة منذ تأسيسها سنة 1995 ، مما ترتب عليه خسارة المساهمين ما نسبته 48% من قيمة مساهماتهم نتيجة انقضاء الخيارات المتراكمة على الشركة ، رد عليه السيد مندوب عطوفة مراقب الشركات في مجال هذا البحث هو اجتماع الهيئة العامة غير العادي وعليه يؤجل بحثه الى حين الإنتهاء من مناقشة حسابات الشركة فلنبدا الآن بمناقشة البندين 2 ، 4 من جدول الأعمال .

المبذنين الثاني، والرابع من جدول الأعمال : مناقشة تقرير مجلس إدارة الجمعية للعام 2008 والخطة المستقبلية لعام 2009 والحسابات الختامية للعام 2008 والمصادقة عليها .

استهلت المناقشة بتساؤل المساهم السيد عمر حيمور عما يلي

- (أ) سبب تدني مساهمات عضوي مجلس الإدارة السيدة سوسنة بن علي في سبب عبد الرحمن المغربي كما هو مبين في الصفحة رقم (14) من تقرير مجلس الإدارة.
- (ب) ماهية المصاريف التي لم يقابلها انتاج والبالغة 75,381/- ديناراً، حيث تم تخصيص البضاعة بطيئة الحركة والبالغة 85,029/- ديناراً كما هو مبين في التقرير رقم (33) من التقرير.
- (ج) سبب ارتفاع المصاريف الإدارية والعمومية سنة 2007 حيث كانت 127,976/- ديناراً وأصبحت 757/- ديناراً في الصفحة رقم (33) من التقرير.



(د) سبب وجود مكافآت مرتفعة القيمة للإدارة العليا بمبلغ -/19,475 ديناراً وكذلك رواتب مرتفعة بقيمة -/9,600 دينار شهرياً للمدير الإداري و -/4000 دينار للمدير العام فهو وارد في الصفحة (16) من التقرير السنوي وبالرغم من خسارة الشركة المتواصلة ووضع الشركة المالي .

وبالإضافة الى ما ورد أعلاه طالب السيد جيمور بما يلي :-

- بيان اسباب الخسائر .
- وضع حلول وخطط لتجاوز الخسائر .
- هيكله الزواجب الخاصة بمجلس الإدارة .
- تخفيض المصروفات لتتناسب مع وضع الشركة .

وقد بادر السيد مندوب عطفة مراقب الشركات بأنه ليس هناك صلاحية لدى وزارة المالية والتجارة للتدخل في عدد ما يشتريه أو يبيعه أي عضو مجلس إدارة وأعضاء السب إلى نفس أنه ليس لنا حكم على بيع وشراء الأسهم وأفضل ترك الإجابة على كافة الاستفسارات إلى السيد عضو مجلس الإدارة والمدير العام الذي أجاب على كافة التساؤلات بما يلي:

1- المصاريف التي لم يقابلها انتاج هي مصروفات تم دفعها لإنتاج من قبل الشركة خلال السنة على ذلك اكتفي بمثال واحد فقط وهو مادة التوف البركاني التي يبيعها مصنع التوف بكمية تبلغ 300,000 مترا مكعبا سعر بيعها حسب حجم المنتج يتراوح بين 100,000 و 150,000 دينار للمتر المكعب . ولناخذ جدلا أدنى سعر فيكون سعر بيع المخزون من التوف 150,000 دينار مليون ديناراً .

أما فيما يتعلق بمخصصات البضاعة بطيئة الحركة فهذا يتطلب بعض العمل من أعضاء مجلس الإدارة الذين أبوا على أنفسهم إلا أن يكونوا من المخلصين للسلطة بعد الحدود لدرجة أنهم قرروا ادراج مثل هذا التحفظ بالرغم من أن العمل في المستقبل مع المتعدين مادة التوف قد زادت من 66 دونما الى 473 دونما .

أما فيما يتعلق بمصاريف الإثلاف فإنه كان ولا يزال من الصعب تقديرها أكبر مساحة برك
سمكية بالأردن وأن هذه المساحة كانت تتكون من برك صغيرة كثيرة وقد ثبت خلال
الأعوام الماضية أن البرك الترابية أنتجت نوعاً من السمك المسمى بالسمك الذي أصبح يمثل
غايه كثيفه خلقت حاجزاً لا يمكن معه صيد السمك الكبير الذي كان يذهب إلى أن ينورها
متطابره وأصبحت تغزو المناطق الزراعية مما أدى إلى إتلاف إنتاج الزراعي للتلف
وعليه فكان لا بد من إتلافها وأما بالنسبة للسمك الذي كان يذهب إلى أشجار معظمها
تفاحيات قد تعدت عمرها الإنتاجي وأنها نتيجة لذلك لم تكن تجدد تزيد عن 300
ساعة سنوياً خلال العامين الماضيين فقط من إنتاج السمك الذي كان وجودها من الناحية
الاقتصادية وعليه فكان من الواجب علينا أن نعمل على إيجاد برك بديلة



2- أما فيما يتعلق ومكافآت الإدارة العليا فقد بين السيد المدير العام أن مفهوم التعويض عبارة عن مكافآت كان مفهوما خاطئا لأنه في الواقع هي عبارة عن رواتب إذ لم يتعلق الأمر بأعضاء الإدارة العليا. أية مكافأة حيث أن مبلغ -/ 19,475 ديناراً يمثل مستحقات غير مدفوعة من أصل الراتب لم يتقاضاها مستحقها نظراً لوضع السيولة في الشركة. وأضاف المدير بأن مبلغ 9,600 دينار لا يمثل راتباً شهرياً وإنما هو إجمالي الراتب السنوي .

وكانت هناك مداخلة من السيد الرئيس حيث أضاف بأن السيد/ الحلواني قد وافق على استلام جزء من راتبه فقط كتقدير منه لظروف الشركة كما أن أعضاء الإدارة لا يتقاضون أي مكافأة أو بدل أو مواصلات .

وأضاف السيد المدير العام بأن مصاريف الشركة الإدارية والعومية بحكم أنها مساهمة مساهمة عامة رأس مالها 7,000,000 مليون ديناراً تعتبر أدنى من مصروفات الخصص التي تصل إليها مثل هذه المصروفات في شركة من هذا الحجم ويمكن تخفيضه للمساهمين الإطلاع على ذلك لدى أي شركة مماثلة للمقارنه .

3- بالنسبة للخسائر المتواليه اوضح السيد المدير العام بأن شركة الفوسفات المغربية الصناعية لم تبدأ في التصنيع لكون الأشجار المنتجة لم تبلغ سن الإنتاج الصناعي الذي يبرر الشروع بالتصنيع وعليه ترضخ منتجاتها لأسعار قصيرة الأجل في السوق العالمية للخضار المركزي وهذه أسعار تنصف البائع بالمفرق أكثر من نصف المستهلك (المزارع) كما ان شركة أمانة تتمتع بامتلاك بنية تحتية تغطي كامل أراضيها وهذه أمور مكلفة ثم دفع تكاليفها بالكامل مما سينعكس على ربح الشركة.

وقد ركز السيد مندوب عطفة مراقب الشركات على الخسائر التي يمكن للشركة اتباعها حتى تتفادى الشركة مثل هذه الخسائر وقد رد السيد مندوب على ما سنبذل قصارى جهننا لتحسين الأوضاع هذا العام .

وقد اضاف السيد الرئيس بأن المدير العام كان يعجز عن توفير التمويل المطلوب وهناك احتمال للإصابة والخطأ لأي عمل . الزراعه استثمار طويل الأجل . السيد الرئيس قد حضر مجلس الإدارة الى اعطاء الأوليه لمنتج التوف حيث أن هناك كميات كبيرة من السمك في التوف . السيد الرئيس بأن الشركة اضطرت للإقتراض من البنوك . السيد الرئيس قد حضر المجلس المتطلبات الضرورية كما أن الشركة بصدد وضع دراسه تفصيليه عن التوف مع الإستعانه بخبره المختصين في هذا المجال ومن ثم الإهتمام بالتوف . السيد الرئيس قد حضر الإهتمام حسب الأولويات التاليه ، التوف ، الأسماك ، ثم الزراعه . السيد الرئيس بأن توفير السيوله هو همنا الأول الذي بتوفره يمكن تحقيق الأهداف من انجازات .



فالإكتتاب سيحقق لنا السيولة اللازمة وعلى ضوءه فهناك أمور إدارية بحثه سيتم تنفيذها في الشركة فسيكون هناك مديراً لفعالية التوف ومديراً للزراعة ومديراً للأسماك ومديراً للمتنقي لنا من هذا العام هو سبعة شهور، وهناك شركاء استراتيجيين من الخارج يتطلعون للتعامل والتعاون مع الشركة، فنحن مقدمون على مرحلة إيجابية جداً وشكراً على تعليقاتكم البناءة. ولدى تساؤل المساهم السيد/ العوايشة عن التوضيح من التفصيل اجاب السيد الرئيس بأن الشركة قد تعدت مرحلة الإنتاج وهي مرحلة البيع ونحن بالطريق الصحيح وعلى وشك اتمام عقود وصفقات جيدة بهذا الخصوص.

وتساءل السيد العوايشة فيما اذا كان هناك فعلاً شريك استراتيجي أم أن العمل بالخصوص هو للاستهلاك المحلي، وقد اجاب السيد الرئيس بالتحديد بأن الشركة هي شركة مهتمين من الإمارات العربية ومن المملكة العربية السعودية، وقد انتهت المفاوضات في الموضوع بأن بين السيد مندوب عطفة مراقب الشركات بأن ما تم نقاشه بشكل جيد في مجلس الإدارة قد اتبع منهجه جديده سيتم بموجبها احداث تغييراً جذرياً في الشركة.

ولدى تساؤل السيد المساهم خميس عبده عن الأسباب التي تمنع تحويل ممتلكات الأراضي للشركة اجاب السيد الرئيس بأن أصل هذه الأراضي كانت واجهات عمارة استخرجت بها بالإستثمار للأشخاص فقط وقد تقدم السيد المدير العام في حينها للسجل التجاري لتحويل الشركة شركة خاصة، ولدى تحويلها الى شركة مساهمة عامة. فتمت التنازل عن صكوك التملك الا بعد مرور عشرة سنوات من تاريخ التملك. فتمت اقرارات من السيد المدير العام وزوجته السيدة سلمى كمال عطفة مراقب الشركات الأراضي المملوكة للشركة والمسجلة بإسمه هي ملك خالص.

ووصولاً الى هذا الحد من النقاش والإجابة على كافة التساؤلات التي طرأت من مندوب عطفة مراقب عام الشركات فيما اذا كان هناك مزيداً من التنازلات أعلن السيد المدير العام مراقب الشركات بأنه بناء عليه فقد تمت الموافقة بالإجماع على ما تم مناقشته في مجلس الإدارة والحسابات الختامية والميزانية العمومية للشركة للعام 2006.

البند الخامس: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2006

تم بالإجماع إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم في السنة المالية 2006 حسب القانون.

البند السادس: تفويض مجلس الإدارة الإقتراض بقصد تمويل الشركة المستقبلية والدخول في مشاركات مع شركات عربية وأجنبية لتطويع ممتلكات الشركة في الشركة.

✓

✓



بإدارة السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بالسؤال عما إذا كان هناك رغبة في تعيين مندوب
سقف للإقتراض واقترح الرئيس على الهيئة العامة الموافقة على الإقتراض مع تحديد سقف الإقتراض
للقرض ومن ثم :-

وافقت الهيئة العامة بعد التداول فيما بينها بتفويض مجلس الإدارة بالإقتراض بما لا يتجاوز 25% من رأس مال الشركة .

البند السابع : اقرار تعيين عضوي مجلس إدارة أو انتخاب من يملأ المركز الشاغور

لقد بين السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة قد انتخب السيد الدكتور جميل شعبان عضواً في مجلس
العضو المستقل السيد احسان السهموري وكذلك السيد/ حسام الدين الحنبلي خاضعاً لقرار الجمعية
المستقل السيد موسى محمد رمضان حمو وفقاً لأحكام القانون وطلب السيد مندوب عطوفة
مراقب عام الشركات من الهيئة إما تثبيت العضوين أو انتخاب عضوين جديدين .

وقد وافقت الهيئة العامة على تثبيت العضوين سالفين الذكر .

وقد بارك السيد الرئيس للعضوين على فوزهما بصفة الهيئة العامة .

البند الثامن : انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2009 وتجديد عضوية
مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب .

ويصفته مساهماً رشح المدير العام السادة المهنيون العرب لمقابلة حسابات
الشركة للعام 2009 وقد أثنى على ذلك عضو مجلس الإدارة الدكتور /

وسأل السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات فيما إذا ما كانت هناك أية ترشيحات أخرى ،
ولما لم تكن هناك أية ترشيحات أخرى ، أعلن السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات فوز
السادة المهنيون العرب بالترقية وتفويض مجلس الإدارة بتثبيتهم .

ومن ثم شكر الرئيس كافة الحضور وأعلن عن انتهاء هذا الاجتماع الساعة الواحدة
والنصف من بعد الظهر .

مندوب مراقب عام الشركات في هذه الجلسة

كاتب الجلسة

وائل عماشة

وداد حنوب